The position of the Gulf Cooperation Council about the crisis of the Iranian nuclear program: Forward-looking vision of geopolitical

Assist Prof. Dr. Fahad Mizban Khazar
Centre for Iranian Studies
University of Basrah

Abstract

research deals with the vision of the GCC of Iran's persistent efforts to obtain nuclear technology in the context of Iran's nuclear program, which raises concerns of the international community in general and the GCC in particular, fully aware that it will be the first countries affected by the negative repercussions , political, economic ,security and environmental impacts, due to the factor of geographical proximity.

These risks are exacerbated with the crisis issue and leading to the possibility of a military strike at Iran's nuclear facilities, cooperate the United States of America and (Israel), or through the strike by each individual, and because of its repercussions on the security and stability of the Arabian Gulf region .

موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني رؤية جيوبولوتيكية استشرافية

أ.م.د . فهد مزبان خزار

مركز الدراسات الايرانية /جامعة البصرة

الملخص :

يتناول البحث بالدراسة والتحليل رؤية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمساعي الإيرانية الحثيثة للحصول على التكنولوجيا النووية في إطار البرنامج النووي الإيراني ، الذي يثير مخاوف المجتمع الدولي بصفة عامة ودول المجلس على وجه الخصوص لإدراكها التام بأنها ستكون أول الدول المتأثرة بتداعياته السلبية، السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية ، بفعل عامل القرب الجغرافي.

وتتفاقم هذه المخاطر وتتأزم المسألة وصولا إلى احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية ، تتعاون فيها الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) ، أو من خلال ضربة تشنها كل منهما بصورة انفرادية ، ولما لذلك من تداعيات على امن دول منطقة الخليج العربي واستقرارها.

المقـــدمـــة :

تحظى قضية أمن الخليج باهتمام خاص بالنسبة للباحثين في حقل الجيوبولتيك وبالنسبة للحكومات سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي إذ الاعتماد بدرجة أو بأخرى على مصالح مرتبطة بالخليج العربي، لاسيما في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة والتي جعلت مصالح القوى الإقليمية والعالمية تتشابك وتتعقد في هذه المنطقة خاصةً لما لها من أهمية عظيمة.

وقد اكتسبت قضية أمن الخليج آهتماماً جديدا بعد الإعلان الإيراني عن تخصيب اليورانيوم ودخول النادي النووي، بالرغم من إن نسبة التخصيب التي أُعلن عنها وهي (٣.٥%) نسبة متدنية إذا أرادت إيران الانتقال إلى مرحلة إنتاج أسلحة نووية تتطلب الوصول بالنسبة إلى (٩٠%)، فإن هذا الإعلان يعني أن إيران قد خطت الخطوة الأولى في طريق من اتجاه واحد لا رجعة فيه وليس هناك إمكانية للسير في عكس اتجاهه، وبالنظر إلى أهمية إيران من حيث انها دولة داخل الإقليم الخليجي من ناحية ومن ناحية أخرى التشابكات الحضارية والثقافية والجغرافية والدينية بل والسكانية أيضا التي تميزت بها العلاقات الإيرانية – الخليجية أدت على عكس التصور بإمكانية التقارب والتفاهم، إلى تخوف دول الخليج الصغيرة من هيمنة الجار الأكبر والأقوى ، هذا بالإضافة إلى المتغير الأمريكي والعلاقة الخاصة بدول الخليج، وهذا المتغير خاصة يوجد معادلة من الصعب الوصول إلى حل لها، فالوجود الأمريكي الكثيف داخل دول الخليج يعني أن مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران ستجعل الخليج ساحة للمعركة في الوقت نفسه الذي قد يؤدي فيه تناقص الدور الأمريكي في الخليج إلى تزايد المخاوف الخليجية من الهيمنة الإيرانية خصوصا مع رفض إيران لأي دور إقليمي للدول العربية الفاعلة التي من الممكن أن توازن القوة الإيرانية في المنطقة.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى استشراف تصورات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتحدي الإيراني المتمثل في السعي إلى تطوير قدرات نووية عسكرية في إطار البرنامج النووي الإيراني ، الذي يثير مخاوف المجتمع الدولي بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) على وجه الخصوص اللتين تريان فيه اكبر تهديد لمصالحهما في

منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك يثار الحديث عن احتمال توجيه ضربة عس كرية إلى المنشآت النووية الإيرانية ، تتعاون فيها الدولتان ، أو من خلال ضربة تشنها كل منهما بصورة انفرادية ، ولما لذلك من عواقب سياسية واقتصادية وأمنية وبيئية على دول منطقة الخليج العربي .

فرضيات البحث :

تركز البحث على اختبار صحة الفرضيتين الآتيتين :

١- أن احتمال لجوء "الأطراف الخارجية" إلى الخيار العسكري لإنهاء البرنامج النووي الإيراني أو تعطيله هو أمر لا يبدو مستبعدا لا سياسيا ولا عسكريا، وبخاصة في ضوء قيام (إسرائيل) عام ١٩٨١ بتدمير المنشآت النووية العراقية بهجوم جوي مفاجئ . ويتأكد ذلك في ظل حقيقة انعدام البعد العقلاني في السياسة الخارجية الأميركية خلال السنوات القليلة الماضية، إلى جانب حقيقة بروز النـــزعة العدوانية الغالبة على السياســة (الإسرائيلية) . يضاف إلى ذلك إيمان كلتا الدولتين بحرية تبني ما اصطلح على تسميته بإستراتيجية "الضربات الاستباقية" Pre-emptive Attacks أو "الإستراتيجية الوقائية " Preventive Strategy، التي تقوم على أساس حق الدولة المكتسب في تدمير مصادر الخطر المحتمل أو المستقبلي قبل موعد تجسده الفعلي، وذلك لضمان أمنها من خلال تحييد الخطر أو القضاء عليه بشكل كامل.

٢- أن دول مجلس التعاون الخليجي الست، وعلى الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الأخرى وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) Actual or capability potential)).

وإذا سلمنا بهاتين الفرضيتين ، فأن البحث يثير أسئلة محورية ، لعل أبرزها : ما الإبعاد الجيوبولتيكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني ؟ ، وما مضمون هذه الأزمة؟ وما أثارها وعواقبها على منطقة الخليج العربي ؟ ، وما موقف دول مجلس التعاون الخليجي من تطورات هذه الأزمة ؟ ، وما الأفاق المستقبلية لاستراتيجيات تعامل دول المجلس إزاء هذه الأزمة ؟

المبحث الأول

الإبعاد الجيوبولتيكية لأزمـــــة البرنامج النـــووي الإيـــراني

ثمة العديد من العوامل الجيوبولتيكية التي دفعت إيران للحصول على التكنولوجيا النووية، وجعلت من الخيار النووي حلما إيرانيا منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن . فإيران تقع في خضم بيئة إقليمية شديدة الاضطراب ،إذ تقع بين أغنى منطقتين في العالم باحتياطيهما النفطي ،وهما منطقة الخليج العربي وبحر قزوين ،وبثة تنافس دولي محموم،خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية عدو لإيران اللدود للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتين تتمتعان بموقع خاص في الإستراتيجية العالمية بحكم ثرواتهما الطبيعية الهائلة من النفط الخام والغاز الطبيعي.

ليس هذا فحسب ،بل افرز الاحتلال الانجلو–أمريكي للعراق متاعب جديدة هي الأخطر على الأمن القومي الإيراني ،نتيجة لتعاظم شعورها بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها ،أو كما يطلق عليه بعض السياسيين إستراتيجي ة (الثعبان)أو(طوق النار).[1] ،بعدما أقدمت الولايات المتحدة على إقامة قاعدة عسكرية لها في أراضي أذربيجان وقرغيزيا وأوزبكستان ،واستقرت على مقربة من حدودها الغربية والجنوبية في العراق ، وحدودها الشرقية في أفغانستان،وباكستان ، فضلا عن الوج ود العسكري الأمريكي في قاعدة(انجيرليك) في تركيا،وفي مياه الخليج العربي....(ينظر خارطة ١) .هذا الحصار الذي أصبح محكما على إيران يحمل في طياته خطرين:أولهما آني،والثاني ربما يكون مطروحا في مرحلة لاحقة .فالخطر الحالي يتمثل في عزل إيران وإبعادها عن أي ترتيبات في محيطها الإقليمي .إما الهدف المؤجل ،فيتمثل في إن هذا الحصار يدعم فكرة استهداف إيران عسكريا في إطار ما تسميه واشنطن بمحور الشر.

ليس هذا فحسب ،بل إن لإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة والعديد من دول الجوار،مع ما يعنيه ذلك من متاعب قائمة أو محتملة لوحدة الجبهة الداخلية الإيرانية ،كما إن لإيران حدودا برية هائلة مع جيرانها يبلغ طولها حوالي(٥٤٣٩كم)،بالإضافة إلى حدودها البحرية الشاسعة(٣١٨٠كم)[2]، وهو أمر الذي خلق تحديات مستمرة على صعيد حفظ الأمن القومي الإيراني.

وتمارس الجبرية الجغرافية دورا آخر مؤثرا في تفاقم المخاطر والتحديات التي يواجهها صناع القرار في إيران ،نظرا لأحاطتها بدول نووية عدة ،روسيا في الشمال ،وباكستان والهند والصين في الجنوب الشرقي ،و(إسرائيل)في الجنوب الغربي بمسافة لا تتعدى (١٢٠٠كم). [٣]

هذا الاضطراب الحادث في البيئة الجغرافية لإيران يحتم عليها إن تؤمن نفسها بكل بالوسائل كلها،ومن هنا فقد تكرس في العقل الاستراتيجي الإيراني أهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة ،تنتج أو تمكن من إنتاج السلاح النووي ،ليكون ذلك كفيلا بردع الأعداء،وتكريس وضع إيران كإحدى القوى المهمة في المنطقة.

ليس هذا فحسب ، بل إن الموقع الجيوستراتيجي لإيران يحظى بأهمية أمنية دفاعية كبيرة في ظل الآراء الجيوبولتيكية الحديثة التي جاء بها (جون كريستوف روفان)* باعتبارها جزءا من المناطق العازلة بين عالمي الشمال والجنوب ، أو كما أطلق عليها روفان (خط الليمس) ، والليمس أحزمة أمنية دفاعية تشكل مجالا لامتصاص التوترات والاضطرابات القادمة من دول الجنوب باتجاه دول الشمال ، ويتكون (خط الليمس) من مجموعة الدول التي تشكل نقاط التماس بين عالمي الشمال والجنوب ، أو كما يطلق عليما (روفان) تسمية العالمين (الإمبراطوري) و (البربري) ، وهذه الدول ، هي : (المكسيك ، وكوبا ، ودول شمال أفريقيا وتركيا ، وإيران ، واسيا الوسطى وال قوقاز ، والصين) ، علما إن تلك الدول تنتمي إلى عالم الجنوب . [٤] (ينظر خارطة ٢)

خارطة (١)

القواعد العسكرية الأمريكية في المحيط الإقليمي لإيران

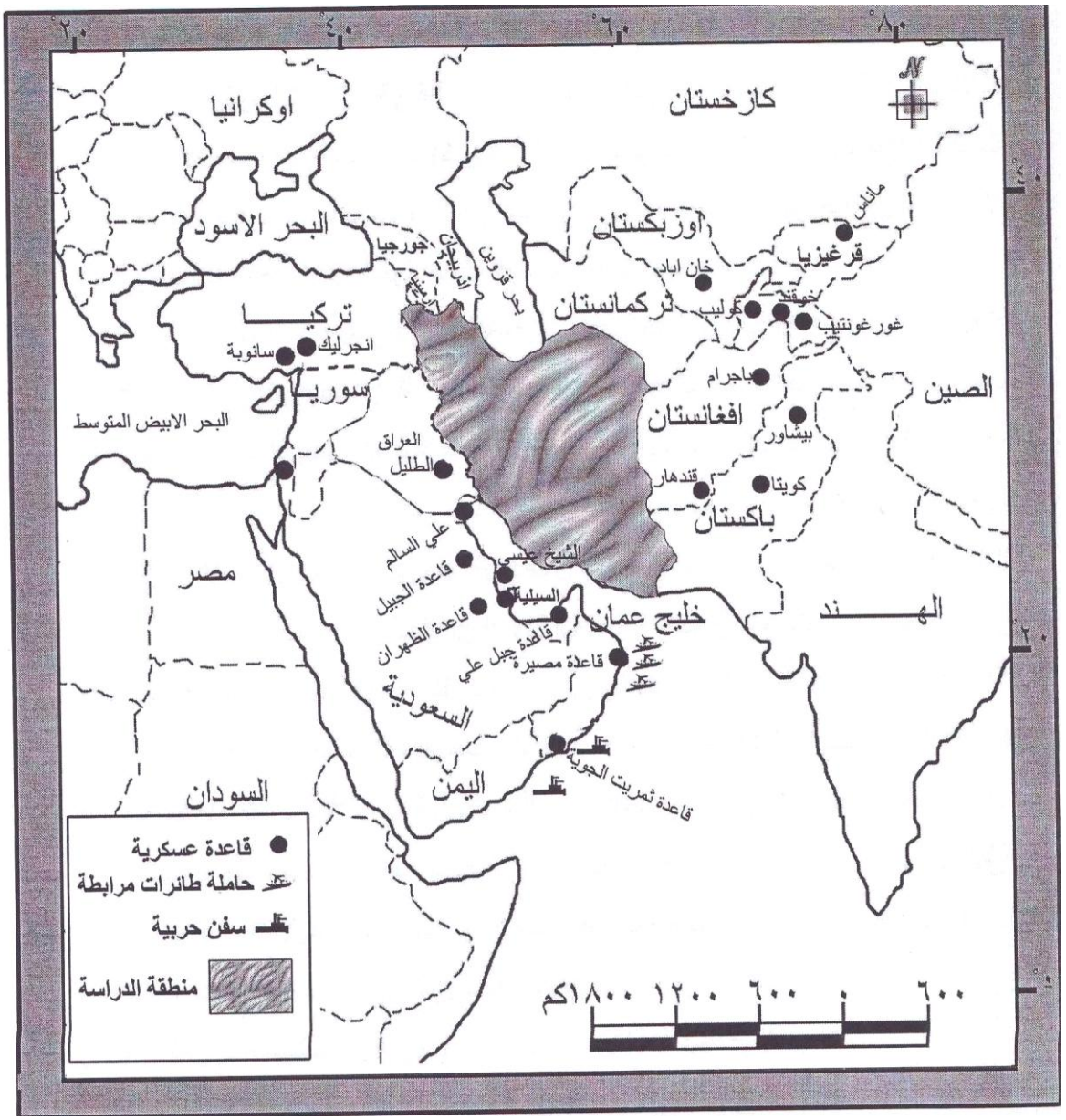

المصدر : لطيف كامل كليوي جحيل الجابري ، التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه المشروع النووي الإيراني : دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير ، كلي ة الآداب ،جامعة القادسية ، ٢٠٠٨،ص ١٧٨ .

خارطة (٢) الأحزمة الأمنية الدفاعية (خط الليمس) التي تفصل بين عالمي الشمال والجنوب حسب رأي روفان

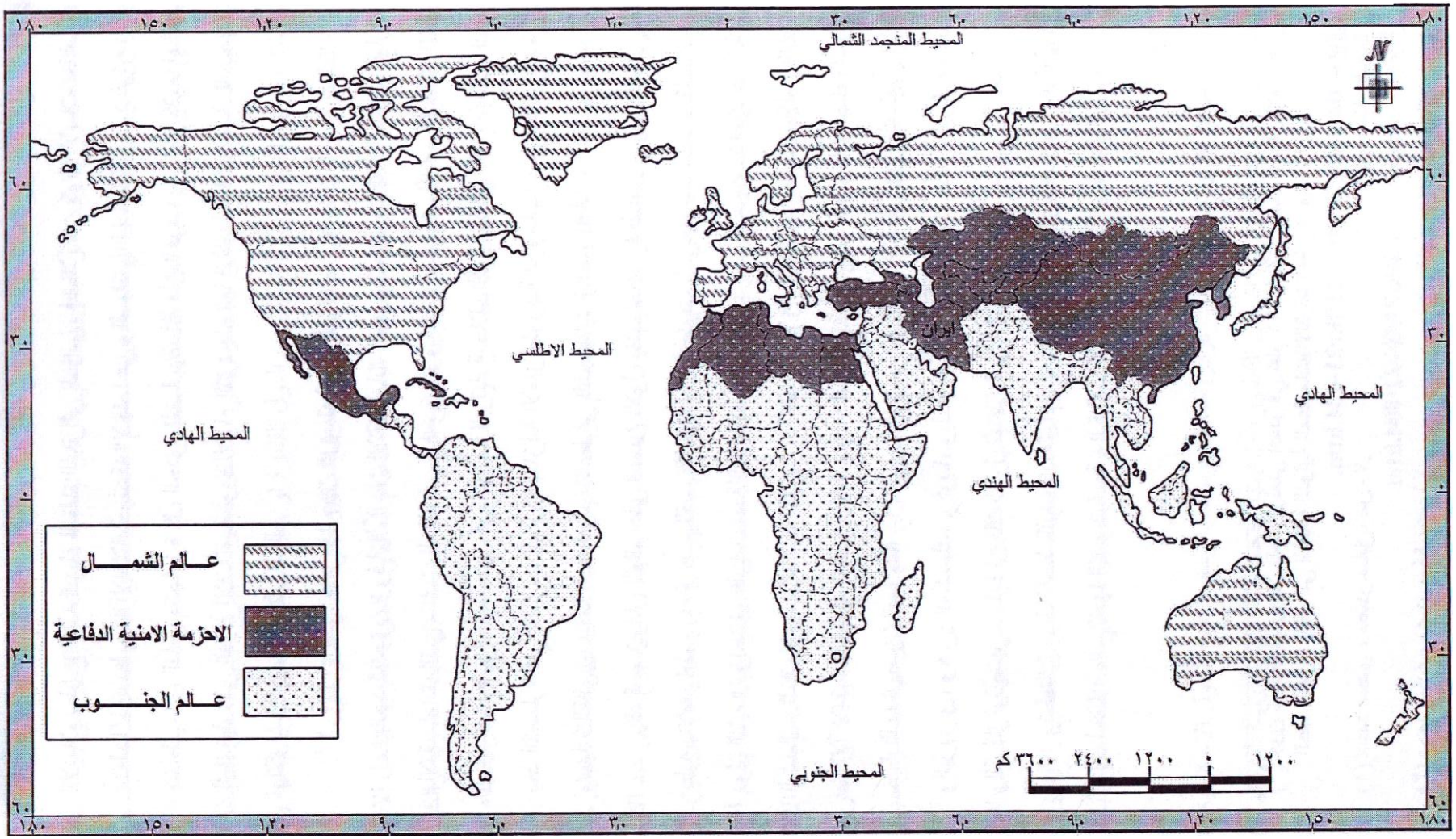

المصدر: محمد سعدي ، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٧١ .

وتحظى منطقة (خط الليمس) باهتمام اقتصادي وسياسي وعسكري م ن دول الشمال ، وذلك لحماية مصالحها الجيوستراتيجية والحيلولة دون تصدير الإرهاب ومصادر التهديد من دول الجنوب (البرابرة) لدول الشمال . كما أكد (روفان) ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار في دول الحزام الأمني لأنها قادرة على ضمان مجموعة من الموازنات الجيوبولتيكية على طول خط التماس بين عالمي الشمال والجنوب ، وأعطى دول الشمال الحق في التدخل العسكري الفعال من اجل إنهاء أي اضطراب في المنطقة العازلة . (٥)

كذلك فقد وضع المفكر الاستراتيجي الأمريكي (صموئيل هنتنغتون) **في نظريته(صدام الحضارات) إيران ، بحكم موقعها الجيوستراتيجي وتطبيقها النظرية الإسلامية كأساس للحكم ، في الحلقة الجوهرية في العلاقة الكونفوشيو سية – الإسلامية التي يراها مبنية على أربعة إطراف ، هي : (الصين ، وكوريا الشمالية) من جهة ، و(باكستان ، وإيران) من جهة أخرى . (٦)

كما ركز (هنتنغتون) على أن الصدام بين الحضارات سيكون على أساس ثقافي ، واختار التحالف الكونفوشيوسي – الإسلامي كأبرز الأعداء المحتملين للغرب ، فضلا عن تركيزه على التحدي الإيراني بحكم كونها تسعى لتطوير قدراتها النووية مع وسائل إيصالها . (٧)

لقد حاول (هنتنغتون) من خلال نظريته رسم إستراتيجية مستقبلية للولايات المتحدة وتحذيرها من الأعداء المحتملين ، بل أن تبني منطق الصدام الحضاري بات أكثر تداولا بين النخب السياسية الأمريكية ، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ .

أن هذه الآراء تبين الأهمية الجيوبولتيكية لموقع إيران الجغرافي الذي يفرض عليها ، كما يعتقد صانعو قرارها ، ضرورة الحصول على مقومات القوة كلها لمواجهة استراتيجيات القوى الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة التي تسعى لإتمام هيمنتها على العالم عبر إزالة ما تبقى من أنظمة سياسية مناهضة لها ، لذا فأن إيران ترى في مشروعها النووي بارقة أمل لردع التحديات الدولية التي تتعرض لها .

المبحـــث الثانـــي

مضمون أزمـــــة البرنامـــج النـــووي الإيـــراني

واتساقا مع هذه الدوافع والإبعاد الجيوبولتيكية، كان سعى إيران القديم لتأسيس برنامج نووي، ففي عام ١٩٦٠ حصل الشاه من الولايات المتحدة على أول مفاعل نووي لمركز أمير آباد للأبحاث النووية في طهران، وبدا العمل بهذا المفاعل في العام ١٩٦٧، وفى عام ١٩٧٤ قام الشاه بتأسيس هيأة الطاقة النووية الإيرانية، وعقد العديد من اتفاقيات التعاون النووي مع كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وفى عام ١٩٧٦ وقعت إيران اتفاقية سرية مع جنوب أفريقيا لشراء المواد الخام النووية، وقبل سقوطه في العام ١٩٧٩ كان الشاه قد وقع ست اتفاقيات خاصة بإنشاء ستة مفاعلات نووية، وكان يسعى في الوقت نفسه لشراء (١٢) مفاعلا نوويا من الدول الغربية أعضاء النادي النووي .[٨]

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مختلفة تماما عن سابقتها،إذ أصاب الجمود الأنشطة النووية الإيرانية جميعاً،واتخذ صناع القرار في إيران ،وفي مقدمتهم الإمام الخميني،موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية ،وقد عده من علامات (جنون العظمة)للشاه.[٩] أضف إلى ذلك ،إن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى رفضت مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي ،بل فرضت حظرا شاملا ضد إيران في مجالات التسلح كافة،لاسيما بعد أزمة احتجاز (٥٢) دبلوماسيا أمريكيا في السفارة الأمريكية بطهران لمدة (٤٤٤) يوما.[١٠] ليس هذا فحسب بل تعرضت المنشات النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي إثناء الحرب العراقية–الإيرانية ،مما انعكس بالسلب على البرنامج النووي الإيراني.

شهد البرنامج النووي الإيراني منذ منتصف الثمانينيات مزيدا من قوة الدفع ،ومن الواضح إن تطورات الحرب العراقية–الإيرانية أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي عموما ،وفي المجال النووي خصوصا ،فالقيادة الإيرانية وجدت إن من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي ،ونفذت إيران وقتذاك كثيرا من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي ،كما

قامت بتقوية منظمة الطاقة الذرية ،وتخصيص إمكانات مالية كبيرة لمركز أمير آباد ،بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديدة في جامعة أصفهان بمساعدة فرنسا.[١١]

وبعد انتهاء الحرب العراقية –الإيرانية اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع ،باعتبارها جزءا من المجهود الإيراني الشامل لإعادة بناء قدراتها العسكرية لتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت إيران إثناء الحرب على الأصعدة كافة،وعلى هذا الأساس ،كان البرنامج النووي احد ابرز عناصر برنامج التحديث العسكري الإيراني.

واعتمدت إيران لتطوير برنامجها النووي على طريقين : الأول علني بالتعاون مع الدول ذات الخبرة النووية التي ليس لها علاقات قوية بالولايات المتحدة، مثل الصين وكوريا الشمالية وروسيا . أما الطريق الثاني، فهو سري، اعتمد على استقطاب العلماء وشراء المعلومات من الدول غير المعلن تعاونها وإيران، أو من السوق النووية الدولية السوداء التي ازدهرت عقب نهاية الحرب الباردة .[١٢]

وفي تطور مفاجئ كشفت الاستخبارات الأميركية منتصف العام ٢٠٠٢ وجود موقعين نوويين سريين في منطقتي (أراك وناتنز) ، بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (I A E A) ،حسب ما جاء في تقرير للمعارضة الإيرانية، الذي أشار إلى موقع لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة ناتنز التي تقع على بعد (١٣٠) ميلا من العاصمة طهران . [١٣]

وقد دارت التفاعلات الخاصة بالأزمة النووية الإيرانية في مسارين منفصلين ، ولكن هما متكاملين ، الأول داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واشتمل عرض الملف النووي الإيراني على مجلس أمناء الوكالة بصورة دورية لبحث مدى التطور في إنهاء الأزمة . والثاني إيراني – أوروبي ثنائي ، من خلال مفاوضات بين إيران وكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، سعيا للوصول إلى مخرج للازمة . [١٤]

وكان المسار الإيراني – الأوروبي هو الأكثر فاعلية في البحث عن تسوية للازمة ، إذ أمكن الوصول إلى اتفاق على توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٣ . كما أمكن الوصول إلى اتفاقية متكاملة لتسوية الأزمة في ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٤ عرفت بلسم (اتفاقية باريس) ، أكدت إيران بموجبها أنها لن تسعى لإنتاج أسلحة نووية ، والتزامها بالتعاون

الكامل والشفافية في علاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وموافقتها على تمديد تعليق عمليات التخصيب ونشاطات إعادة المعالجة جميعاً، من جانبها أعلنت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (ثلاثي الاتحاد الأوروبي E U 3) موافقتها على التعهد لإيران بضمانات ثابتة حول التعاون النووي والتكنولوجي والاقتصادي والتزامات مؤكدة بخصوص القضايا الأمنية . (١٥)

وفيما كانت المفاوضات تتواصل في باريس ولندن وجنيف في أواسط عام ٢٠٠٥ كانت إيران ترفض باستمرار أي عرض لا يتناول جوهر النزاع وهو حق إيران في التخصيب ، وقد رفض ثلاثي الاتحاد الأوروبي الاقتراح الإيراني بشأن – حل ذي أربع مراحل ، يدعو في مرحلته الثانية ، إلى تجميع (٣٠٠٠) جهاز طرد مركزي وتركيبها واختبارها في ناتانز . (١٦)

إن تغير الرئيس في إيران (حزيران / يونيو ٢٠٠٥) أغرى الأوروبي ين ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية بتمديد التفاوض ومحاولة تحقيق مكاسب اكبر عبر طرح حلول أخرى غير التي توصلوا إليها فعلاً قبل انتهاء رئاسة محمد خاتمي . (١٧) وسواء كان هذا التراجع حقيقيا من اجل تعظيم المكاسب ، أو تراجعا ظاهريا لجس نبض الرئيس الجديد واستكشاف مواقفه وقدراته على التعامل في مثل هذه المواقف ، كانت الخيارات المتاحة أمام احمدي نجاد محدودة للتعامل والمناورات (الأوروبية –الأمريكية) ، فإما مرونة تفضي إلى تنازلات ولو جزئية عما يعتبره الإيرانيون حقا لهم ، أو تمسك بهذا الحق يعني المخاطرة من اجله . وهو فضل خيار الحزم وإعلاء المصلحة الإيرانية على الرغبة في التوصل لاتفاق أو تسوية ، خصوصا إن شرائح معتبرة من الإيرانيين سواء العامة أو النخبة أو الساسة الرسميين يعتبرون الملف النووي محكا لقدرة الثورة على مواجهة محاولات الابتزاز الخارجية (الأمريكية تحديدا) ، بل إن نسبة غير قليلة من هذه الشرائح تنظر للملف النووي باعتباره مسألة كرامة وطنية أكثر مما هي حسابات إستراتيجية . من هنا بنى الرئيس احمدي نجاد فوق الخطوة الأستباقية التي اتخذتها طهران قبل توليه الرئاسة بأيام وهي استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم . (١٨)

ليس هذا فحسب ، بل اعتبر نجاد انه ليس هناك جدوى من استمرار المفاوضات ، فأعلن بعد مدة قصيرة من توليه مهام منصبه أنه سيقدم اقتراحا جديدا خلال زيارته للأمم المتحدة في ١٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ ، نص في مضمونه على دعوة شركات أجنبية

لمشاركة إيران في تطوير قدراتها التخصيبية ، كما أصر في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على حق إيران الثابت في إنتاج دورة وقود نووية كاملة . وقد رفض المسؤولون في الاتحاد الأوروبي على الفور العرض الذي قدمه نجاد. (١٩)

وفي الحادي عشر من نيسان / ابريل ٢٠٠٦ أعلنت إيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم على درجة (٣.٥ %) في مفاعل ناتانز ، وهي درجة النقاء المطلوبة للوقود المستخدم في المفاعلات المدنية ، وأعلنت أيضا أنها تمكنت من إنتاج (١١٠) طناً من غاز سادس فلوريد اليورانيوم ، الذي يوضع في أجهزة الطرد المركزي لتخصيب . وعلى خلفية ذلك ذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (محمد البرادعي) ، في تقرير قدمه لمجلس الأمن الدولي في ٢٨ نيسان / ابريل ٢٠٠٦ ، إن إيران لم تستجب لمطالب مجلس الأمن التي تقضي بوقف عمليات التخصيب كافة ، وان استمرار عدم التعاون الإيراني هذا يبعث على القلق . (٢٠)

على خلفية ذلك ، اصدر مجلس الأمن الدولي قرارا حمل الرقم (١٦٩٦) بتاريخ ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ، منح بموجبه الحكومة الإيرانية مهلة لتعليق ال تخصيب تحاشيا للتعرض لعقوبات دولية بموجب المادة (٤٠) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحـــدة . (٢١)

وبعد ستة أشهر ، صدر القرار الدولي رقم (١٧٣٧) بتاريخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦ ، وجاء مكملا للقرار السابق (١٦٩٦) ، إذ استهدفت العقوبات التي نص عليها القرار حظر التجارة بالمعدات أو التكنولوجيا المتصلة بنشاطات إيران النووية ، وجمد أصولا وأرصدة مقترنة بالبرنامج النووي ، كما فرض حظرا على سفر مسؤولين إيرانيين كبار متورطين في النشاطات النووية ، ويدعو القرار أيضا مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرفع تقرير عن امتثال إيران لمطالب مجلس الأمن في غضـــون (٦٠) يومـــا . (٢٢)

وتنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي آنف الذكر ، كان على مدير عام الوكالة الدولية أن يقدم بنهاية الستين يوما التي حددها القرار لتنفيذ بنوده تقريرا إلى مجلس الأمن لمعرفة هل التزمت إيران بالتدابير الواردة في القرار؟ من اجل أن يعيد المجلس النظر في التدابير السابقة تعليقا أو انهاء" أو تبني تدابير أخرى . وقد استعرض التقرير المقدم أخر المستجدات للملف النووي الإيراني ، وتضمن استمرار المسائل العالقة في هذا الملف ،

وهي : التلوث الإشعاعي ، وتجارب فصل البلوتونيوم ، والحصول على تصميمات أجهزة الطرد المركزي (بي ١ ، بي ٢) ، وعدم تقديم إيران إجابات لهذه المسائل ، موضحا في هذا الصدد انه لم يحدث أي تقدم بشان تلك المسائل، كما تضمن التقرير تأكيد استمرار إيران في نقل غاز (سادس فلوريد اليورانيوم) إلى المرشأة الخاصة بالوقود النووي ، واستمرارها في بناء المفاعل الخاص بالمياه الثقيلة ، وتوقع التقرير أن تكون إيران قادرة على تخصيب اليورانيوم في نطاق صناعي في ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير. (٢٣)

وأفاد التقرير أيضا إن إيران لم تلتزم بالتدابير الواردة في القرار (١٧٣٧) ، الذي طلب منها تجميد نشاطات تخصيب اليورانيوم للتأكد من أنها لا تسعى لامتلاك السلاح النووي ، كما أكد رفضها التعاون في نقاط حساسة مثل تسليم وثيقة من (١٥) صفحة تملكها إيران ، وتعتبر بمثابة خطأ دلالي أسس صنع القنبلة النووية . (٢٤)

وبناء" على ما جاء في التقرير آنف الذكر ، اتجهت مقاصد الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، بالإضافة إلى ألمانيا (٥ + ١) ، إلى استصدار قرار دولي جديد لمواصلة تنفيذ العقوبات المفروضة سابقا على إيران وتشديدها ، وبالفعل صدر القرار رقم (١٧٤٧) في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧ متضمنا لائحة العقوبات الجديدة مع التذكير بالعقوبات القديمة ، والإجراءات التحفيزية التي اقترحها المجتمع الدولي على طهران بهدف التوصل إلى حل للمشكلة النووية الإيرانية .

وتضمن القرار الجديد عقوبات اشد تشمل حظرا تاما على استيراد كل أنواع الأسلحة لكلها من إيران ، وحث القرار الدول ممارسة اليقظة والانضباط في تزويد إيران أو بيعها دبابات حربية وعربات قتالية مدرعة أو أنظمة مدفعية من العيار الثقيل أو طائرات حربية أو طائرات هليكوبتر هجومية أو سفن حربية أو صواريخ أو أنظمة صواريخ أو نقلها إلى إيران . ويضيف القرار أسماء أشخاص وهيأت لها علاقة بالبرامج العسكرية أو النووية الإيرانية إلى قائمة الأشخاص والهيآت الذين ستُجمّد أرصدتهم ومنعهم من السفر بموجب العقوبات السابقة . (٢٥) وأوصى مجلس الأمن أيضا بان تعمل الحكومات والمؤسسات المالية على تجنب تزويد الحكومة الإيرانية بمساعدات مالية أو منح وقروض تسهيلية باستثناء تلك التي للإغراض الإنسانية والتنموية . وأشار القرار أيضا إلى انه سيجري تعليق العقوبات إذا التزمت إيران ببنوده ، إما إذا لم تلتزم خلال فترة (٦٠) يوما ف إنّ مجلس الأمن سيتبنى مزيدا من التدابير الملائمة . (٢٦)

وفي ٣ آذار / مارس ٢٠٠٨ ، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٨٠٣) بموافقة (١٤) عضوا بالإجماع ، بأستثناء عضو واحد ، هو اندونيسيا ، أمتنع عن التصويت . وجاء تبني القرار في أعقاب تقرير من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أشار فيه إلى أن القضية الكبرى المتعلقة (بنشاطات إيرانية ذات أبعاد نووية عسكرية محتملة لم تحل ، وان قضايا أخر ما زالت خاضعة لتثبيت صحيح وكامل) . [٢٧]

ويتطلب القرار الجديد من إيران أن توقف النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم جميعاً بصرف النظر عن موقعها في إيران ، وكذلك الأبحاث المتصلة بأجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم ، كما يعزز الحظر على نقل التكنولوجيا ليشمل جميع المواد والمعدات (ذات الاستعمال المزدوج) التي يعتقد أنها يمكن أن تستعمل لغايات نووية ، ويدعو جميع الدول لان تمارس اليقظة بشأن نشاطات مؤسسات مالية في أراضيها مع جميع البنوك العاملة في إيران ، فضلا عن فروعها وتوابعها في الخارج ، خصوصا بنكي ميلي وصادرات ، بسبب ارتباطهما بنشاطات حساسة متعلقة بالانتشار وتطوير أنظمة إطلاق أسلحة نووية ، ويحث القرار الجديد ، لأول مرة ، الدول جميعاً لأن تفتش شحنات طائرات وسفن تابعة لشركتي (إيران اير كارغو) و(خطوط الملاحة البحرية الإيرانية) ، إذا اشتبه بان تلك الشحنات تحمل سلعا ممنوعة بموجب قرارات مجلس الأمن (١٧٣٧ ، ١٧٤٧ ،١٨٠٣) . [٢٨]

وعلى غرار القرارين (١٧٣٧ و ١٧٤٧) ، يمهل القرار الجديد إيران ثلاثة أشهر لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم ومعالجته ، قبل أن يتجه مجلس الأمن إلى تبني سلسلة جديدة من العقوبات .

لذا ، فان القرارات آنفة الذكر من شأنها أن تحقق للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأهداف المهمة ، أولها : توجيه رسالة شديدة الوضوح لطهران بأنها إذا كانت مصرة على مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم ضاربة بالقرارات الدولية عرض الحائط ، فإنها بذلك تجازف بمواجهة عزلة دولية شديدة ، وثانيها : أنها تمنع إيران من تصدير السلاح إلى سوريا وحزب الله وحماس ، وهذا الهدف خاصة كان محور اهتمام الإدارة الأمريكية .

وبالرغم مما سبق ، فان هذه القرارات قد عانت من بعض نقاط الضعف التي شجعت طهران على عدم الانصياع لها ، أولها : أن معظم القيود – لاسيما التجارية – التي فرضتها هذه القرارات برغم أنها تمثل ضغطا على إيران ، فإنها قليلة التأثير ، لكونها اختيارية وغير ملزمة للدول بتطبيقها ، وهو ما يفتح الباب لإيران لاختراق أي حصار تجاري تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها ، وثانيها : أن هذه القرارات لا تستند إلى آلية تجبر إيران على الانصياع لها ، فقد جاءت طبقا للمادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة التي تتيح فرض عقوبات اقتصادية وتجارية من دون أن تسمح باستخدام القوة ، وقد جاء الاستناد لهذه المادة حلاً وسطاً بين واشنطن من ناحية موسكو وبكين من ناحية أخرى ، إذ ترفض الأخيرتان إي استخدام للقوة في معالجة الملف النووي الإيراني .

المبحث الثالث

عواقب البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي

تتعدد الآثار و العواقب التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يأتي:

١ – أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه تكريس الخلل القائم في موازين القوى وما لذلك من تأثير على استقرار منطقة الخليج العربي ، إذ أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، ومن ثّم فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويوضح جدول (١) مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني.

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية،[٢٩] في الوقت الذي أعلنت فيه إيران (يوليو/ تموز ٢٠٠٥) عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة (شهاب– ٣) مداه يصل إلى (١٣٥٠ كم) ، فضلا عن إعلان وزارة

الدفاع الإيرانيـــة عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب- ٤(٢٠٠٠ كم) وشهاب-٥(٣٥٠٠كم)،بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من(٨٠)بالمئة من أسلحتها الثقيلة[٣٠]

٢ - إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، إذ أكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق بوش بالقول "لا نستبعد

جدول (١)

يوضح الخلل في ميزان القوى العسكرية بين إيران والدول الخليجية الست

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	٢٠١ آلاف منهم ٧٥ ألفا حرس وطني	٩٠٠ من بينها ٣١٥ أم – إيه ٢ ابرامز	٣٣ بطارية نحو نصفها ١ – هوك	٢٩٤ منها ١٧٤ أف – ١٥	٣٤	--	٢٠	٢٧.٢
الإمارات	٥٠٥٠٠	٥١٦ من بينها ٣٦٠ من طراز ليكيوك	٨ منها ٣ بطاريات هوك	١٠٦	١٨	--	--	
عمان	٤١٧٠٠	١٥٣	٥٠	٤٠	١٣	--	--	٢.٤
الكويت	١٥٥٠٠	٢٩٠ منها ٢١٨ م - ١ إيه ٢ ابرامز	١٠ بطاريات منها ٤ هوك	٨١ منها ٤٠ أف إيه ١٨	١٠	--	٥	٣.٣
قطر	١٢.٣٠٠	٣٠	٧٥ سام أرض جو منها ١٢ ستنجر	١٨	٧	--	--	١.٥
البحرين	١١.٠٠٠	١٤٠	بطاريتان	٣٤ منها ٢٢ أف – ١٦	١١ بينها فوقاطة	--	--	٠.٣١٥
إيران	٥٤٠.٦٠٠	١٥٦٥	٧٦ بطارية منها واحد هوك وبعضها ستنجر	٣٠٦	٥٩ منها ١٠ هودونج و ٤٠ بوجامر	٣ من طراز كليو	--	٩.١

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، (التوازن العسكري ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) ، لندن، ٢٠٠٥ ، صفحات متفرقة.

الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي (لإسرائيل) مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من (إسرائيل) والدول المجاورة (سوريا ولبنان) [٣١].

ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو أمر ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إل ى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة ، وهو ما أكده المرشد الديني الإيراني (آية الله علي خامنئي) في ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ عندما حذر الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة تصعيد أزمة البرنامج النووي الإيراني أو اتخاذ خطوات خاطئة تجاه إيران من أن شحنات الطاقة (النفط) ستكون في خطر . [٣٢]فضلا عن أن إيران قد تستهدف السفن الأجنبية وهو أمر من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج ، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاديا ت دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط مصدراً مهماً للدخل القومي.

وطبقا لوحدة معلومات لويدز للشحن البحري فان الإغلاق سيضر بما يقرب من(٨٨) بالمئة من صادرات النفط الخام السعودية المحمولة بحرا ، وما يقارب (٩٩) بالمئة من صادرات الإمارات العربية المتحدة و(١٠٠) بالمئة من صادرات كل من الكويت وقطر و (٩٨) بالمئة من الصادرات العراقية تقريبا .وستكون اليابان التي تحصل على (٣٥) بالمئة من النفط الخام عن طريق الممر هي الأكثر تضررا بحسب وحدة معلومات لويدز إذ تلبي هذه الشحنات (٨٥) بالمئة من احتياجاتها النفطية ، وكوريا الجنوبية (١٤) في المئة (تلبي ٧٢ في المئة من حاجاتها النفطية)، والولايات المتحدة (١٤) في المئة (تلبي ١٨ في المئة من حاجاتها النفطية) والهند (١٢) في المئة (تلبي ٦٥ في المئة من حاجاتها النفطية) والصين ثمانية بالمئة (تلبي ٣٤ في المئة من حاجاتها النفطية) وسنغافورة سبعة بالمئة وتايوان خمسة بالمئة وتايلاند ثلاثة بالمئة وهولندا ثلاثة بالمئة. بحسب إحصائيات عام ٢٠٠٦ . [٣٣]

٣ – صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج : إن قضية أمن الخليج هي قضيةٌ مطروحة ومتداولة من سبعينيات القرن المنصرم وهى المنطقة نفسها التي شهدت ثلاثة حروب في أقل من عقدين وتطل بوادر حرب رابعة قد تختلف في عواقبها عن سابقاتها وتكون تهديدا مباشرا ليس لأمن دول الخليج وإنما تهديد لاستقلالها، ولهذا من الطبيعي أن يقلق الخليجيون، فموا زين القوى في المنطقة قد اختلفت وتشدد السياسة الإيرانية في خطاباتها وتوجهاتها في عهد الرئيس نجاد يثير حفيظة الكثير من الدول وليس الخليجيون فقط ولعل تجاهل قضية الجزر الإماراتية سواء بالمفاوضات المباشرة أو التحكيم يضيف عاملا جديدا من عوامل التوتر وعدم الثقة لدى دول الخليج.[٣٤]

ومن الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية– الخليجية، فإيران تطلب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمن طقة انطلاقا من أن أمن الخليج ينبغي إن يكون أمنا إقليميا خليجيا خالصا، [٣٥] وهو أمر يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها،[٣٦] وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج ، وذلك لعدة اعتبارات :

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، إذ ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو أمر أكّده (يوشكا فيشر) وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار "، وهو المعنى نفسه الذي أكده أميرُ دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث ."[٣٧]

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد أن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها .

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض الخطوات كافة التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل القضايا العالقة كافة بالحوار والتفاوض، ومن ثمّ فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل ردة في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنا إيرانيا داخليا بال رغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية. (٣٨)

٤ - الآثار البيئية المباشرة : رغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء الملف النووي الإيراني، منذ طفا إلى السطح في العام ٢٠٠٣، من خلال تصريحات الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي) ، وحالياً عبر الرسائل والوفود الرسمية للدول الخليجية، فإن هذه المخاوف تظل قائمة ، خصوصا إن معظم المفاعلات النووية الإيرانية تعتمد على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة ، ومن ثّم فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز تسلحها النووي وإتمامه اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسلل. (٣٩)

ولاشك في أن المخاوف البيئية، بما فيها تلوث المياه والثروات الطبيعية، هي الأكثر بروزاً في تصريحات المسؤولين الخليجيين ،وذلك لأكثر من سبب، لعل أهمها وقوع إيران فوق طبقة زلزالية، وثانيها احتمال حدوث تسلل إشعاعي، كما حدث في مفاعل تشيرنوبل بأوكرانيا عام ١٩٨٦، أو احتمال توجيه ضربة عسكرية للمواقع النووية الإيرانية، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من (إسرائيل) ، كما فعلت الأخيرة مع المفاعل النووي العراقي ، عندما دمرته بواسطة الطيران الحربي عام ١٩٨١ . إذ تذكّر الصحف الخليجية،

بين مدة وأخرى بكارثة تشيرنوبل في أوكرانيا التي كانت إحدى دول الاتحاد السوفيتي السابق، امتد تأثيرها السلبي ليشمل كثيراً من دول أوروبا، وتجاوزها إلى تركيا وسوريا جنوباً. (٤٠)

وتعد الكويت أكثر الدول المعرضة لخطر حدوث تس لل إشعاعي، وذلك لقربها من محطة بوشهر الإيرانية، إذ لا تبعد عنها أكثر من (٢٧٢) كيلومتراً، ومن ثّم فإن تأثيرات حدوث التسلل يمكن أن تصل إلى أجواء الكويت في أقل من (١٥) ساعة، إذا كانت سرعة الرياح (٥) أمتار في الثانية، وفقاً لتصريحات (سعود الرشيد) مدير إدارة رصد تلوث الهواء في الهيأة العامة الكويتية للبيئة. وأوضح الرشيد أنه في حالة حدوث مخاطر تسلل إشعاعي من مفاعل بوشهر، فإن إيران ستكون الأقل تعرضاً من سكان الخليج، إذ لن يتأثر بها سوى(١٠) في المئة فقط من سكان إيران، بينما قد تتراوح نسبة الذين يتعرضون للمخاطر الإشعاعية من سكان الخليج، بحسب بعض التقارير الدولية، من (٤٠) إلى (١٠٠) في المئة. (٤١)

وبيّن أن دول الخليج جميعها ستدفع ثم ناً أكبر من الذي ستدفعه إيران في حال وقوع كارثة للمفاعل، سواء طبيعية أو من خلال قيام (إسرائيل) أو الولايات المتحدة بتنفيذ تهديداتهما بقصف المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية في هذه الحالة، وإذا ما فشلت الجهود السياسية في تسوية الملف النووي الإيراني.

ومن هذا المنطلق طالبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر أمينها العام (عبد الرحمن بن حمد العطية) ، بضرورة أن يتفهم القادة الإيرانيون مخاوف دول مجلس التعاون. وقال الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان ، رئيس الدورة الـ (٩٩) للمجلس الوزاري الخليجي ، التي استضافتها الرياض في يونيو / حزيران ٢٠٠٦، "إن دول المنطقة تتابع البرنامج النووي الإيراني، ولنكن صادقين هناك مخاوف بيئية عند دول المجلس نتمنى على الإخوة في إيران أن يتفهموا ذلك " . وأوضح آل نهيان أن هناك الكثير من الاتصالات الدولية مع إيران حول هذا البرنامج، غير أن نظرة دول مجلس التعاون نحوه تتركز في أن يراعي المسافة الجغرافية بين دول المجلس وإيران، موضحاً أن الخليج بحر شبه مغلق ودول مجلس التعاون تحلي المياه من هذا البحر وتبرد محطات

الطاقة الكهربائية من مياهه، وتستخدم هذا البحر لإيصال الطاقة لمختلف دول العالم، ومن ثّم فأن هذا البحر يعد رافداً أساسياً للمياه والاقتصاد والكهرباء، وينبغي للإخوة في إيران عند سماع مخاوف دول المجلس أن يتفهموا تخوفاتها .[٤٢]

المبحث الرابع

محددات موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء الأزمة النووية الإيرانية

يحكم موقف دول مجلس التعاون الخليجي من أزمة الملف النووي الإيراني ويضبط أداءه محددان أساسيان:

المحدد الأول : مفاده، أن ثمة اطمئنانا نسبيا لدى دول مجلس التعاون الخليجي بأن أزمة الملف النووي الإيراني لن تصل إلى حافة الهاوية، بشن ضربة أمريكية، أو (إسرائيلية) ، أو أمريكية – (إسرائيلية) مشتركة ضد إيران ، فمثل هذه الضربة ليست سهلة، ووفقا لرؤية المحلل الأمريكي (باتريك بوكانان) فإن شن ضربة عسكرية ضد إيران يعنى حربا باتساع المنطقة كلها، وتعطيل (١٥) مليون برميل نفط يوميا، وإغلاق مضيق هرمز، ودفع حزب الله لشن ضربات ضد (إسرائيل) ، وإرسال الحرس الثوري الإيراني إلى العراق لجعل هذا البلد جحيما أشد لـــ (١٣٥) ألف جنديا أمريكيا، والهجوم على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وتنشيط أعمال الهجوم الإرهابي داخل الولايات المتحدة.[٤٣] أصحاب هذا الرأي يرون أن ثمة صعوبة في تكرار النموذج العراقي في حالة إيران لاعتبارات عدة تتصل بحالة التماسك الداخلي، وبمكانة إيران على الساحتين الإقليمية والدولية.

فيما يتعلق بحالة التماسك الداخلي ، فإنه على عكس الوضع الذي كان سائدا في ظل نظام (صدام حسين) ، فإن نظام الجمهورية الإسلامية يحظى بدعم شعبي بدا واضح ا في انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في يونيو / حزيران ٢٠٠٥ ، فقد كشفت المشاركة الشعبية العالية في الانتخابات عن رفض الشارع الإيراني للدعاية الأمريكية السلبية والاتهامات المسبقة بزيف الانتخابات الإيرانية، كما كشفت النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات عن أن الشعب يقف إلى جانب النظام، إذ أسفرت عن فوز مرشح الجناح الأصولي من التيار المحافظ (محمود احمدي نجاد) المتشدد المقرب من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (علي خامنئي) على رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع

تشخيص مصلحة النظام على اكبر هاشمي رافسنجاني وهو المعتدل نسبيا في تعاطيه والخارج .[٤٤] أضف إلى ذلك أن ثمة إجماعا شعبيا على حتمية امتلاك إيران تكنولوجيا نووية، لاعتبارات عدة ترتبط بدور التكنولوجيا النووية في عملية التنمية وفى تحقيق العزة للجمهورية الإسلامية وتدعيم مكانتها على الساح ة الدولية، مهما وصل حجم الضغوط والصعوبات التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف .[٤٥]

أما بالنسبة لموقع إيران على الخريطة الإقليمية والدولية ، فيجدر القول أن إيران تقيم شبكة من العلاقات بقوى تحظى بثقل على المستوى الدولي ، من أجل الحيلولة دون نجاح الولايات المتحدة في فرض عزلة إقليمية ضدها على غرار ما حدث للنظام العراقي السابق، وتنتهج إيران في هذا السياق دبلوماسية النفط والغاز، إذ اتجهت إلى توقيع صفقة ضخمة مع الصين لنقل الغاز الإيراني إلى الأسواق الصينية بقيمة (٧٠) مليار دولار[٤٦] كما تحاول تقديم مزايا وإغراءات اقتصادية للهند وباكستان من خلال إقامة شبكة من خطوط الأنابيب ، ويستهدف هذا المشروع نقل الغاز الطبيعي والتزويد به من حقل غاز فارس الجنوبي في إيران إلى الجارتين: باكستان والهند، عبر خط أنابيب طوله (٢٧٠٠) كيلو متر ، يقطع (١١٠٠) كيلو متر منها داخل إيران، و (١٠٠٠) كيلو متر مروراً بالأراضي الباكستانية، و (٦٠٠) كيلو متر في الهند، وسيكون قادراً، إذا ما أبصر النور في عام ٢٠١١، بعد أن يكون قد أشتغل قبل ذلك بعام، أي عام ٢٠١٠، وهو العام الذي من المتوقع أن تواجه فيه باكستان أزمة طاقة، على نقل (١٥٠) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى باكستان والهند، إذ تحصل الهند على (٩٠) مليوناً يومياً، والبقية لباكستان . وتشير المؤشرات إلى أن التكلفة التقديرية للمشروع كانت تناهز (٤.٥) مليار دولار، قبل أن ترتفع استثمارات المشروع إلى سبعة مليارات وخمسمائ ة مليون دولار أمريكي.[٤٧]

وفوق ذلك كله تحتفظ بعلاقات عسكرية قوية مع روسيا التي تصر على مواصلة تعاونها وإيران في بناء المفاعلات النووية رغم الضغوط الأمريكية و (الإسرائيلية) المفروضة عليها في هذا الإطار، وما تزويدها إيران بصواريخ ارض جو (S-300) ومنظومات الرادار الخاصة بهذا النظام إلا دليلا حيا على ذلك التوجه.

أما **المحدد الثاني** : فمو ، أن المواقف الخليجية تجاه الأزمة النووية الإيرانية تنطلق من اعتبارات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة وإيران على الصعد الاقتصادية والسياسية .

فعلى الصعيد الاقتصادي : على الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية إلا أن التعاون الاقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، إذ تعد تلك الدول أكبر الشركاء التجاريين لإيران. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست بلغ (٦٩٩٤.٧٢) مليون دولار في عام ٢٠٠٦، وكان لا يتعدى (١٨٥٢) مليون دولار عام ٢٠٠٠ . (جدول٢)

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتي-الإيراني حول قضية الجزر الثلاث، إلا أن الإحصاءات تشير إلـــى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران في الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام ٢٠٠٦ سجل التبادل التجاري بين الدولتين أعلى المعدلات، إذ بلغ (٤٤٥٤.٧٣) مليون دولار بما يعادل (١٣.٧%) من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ (٣٢.٥ مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير .[٤٨]

جدول (٢)حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي لعام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)
(مليون دولار)

السنة / الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الإمارات	١٣٧٩.٣٣	١٨٣٧.٧٣	٢٣٤٨.٠٨	٢٥٦٣.٧٥	٢٧٨٢.٤٩	٣٦٩١.١٣	
البحرين	٢١.٧٠	٦٥.٦٩	٥١.٢٨	٥٧.٠٠	٧٤.١٣	٩٤.٣٨	
السعودية	٦٧.٧٠	٢٠١.٤٠	٣٠٤.٣٤	٣٣٨.٦٣	٦٩٥.١٣	٩٨٢.٣٤	
عمان	٢١٢.٩٢	٥٠١	٥٤٢.٥	٤٧٥.٢٣	٥٤٧.٩٢	٧٠٣.٥٢	
قطر	٢٨.٨١	٣٠.١٥	٤٣.٠٦	٢٨.٥١	٧٤.٤٨	٩٨.٩٤	
الكويت	١٤١.٥٤	١٤٠.٢٦	١٣٥.١٥	١٥٠.٣٧	١٦١.٢٩	٢٢٥.١٤	
المجموع	١٨٥٢	٢٧٧٦.٢٣	٣٤٢٤.٤١	٣٦١٣.٤٩	٤٣٣٥.٤٤	٥٧٩٥.٤٥	

المصدر : صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٩٦ – ٢٠٠٦ ، العدد (٢٥) ، ابوظبي ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٤ – ١٦٧ .

وعلى الصعيد السياسي : على الرغم من أن العلاقات الإيرانية- الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وما تبعها من عواقب ، إذ كان التوتر هو السمة السائدة في العلاقات بين الجانبين، إلا أن بعض الدول الخليجية (قطر وعمان) قد حافظت على علاقة قوية بإيران، لاسيما وأن مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمـــان تحديدا ثم انضمت إليها لاحقا دولة الكويت وإن كان بدرجة أقل، مع استمرار العلاقات متوترة ودولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل والبحرين .(٤٩)

ثم شهدت العلاقات الإيرانية- الخليجية تحسنا ملحوظا خلال العامين الأخيرين لحكم هاشمي رفسنجاني الذي انتهج سياسة براجماتية قائمة على أساس تحقيق مصالح إيران القومية، وصولا إلى مدتي حكم الرئيس خاتمي اللتين شهدت تحولا حقيقيا في علاقات إيران بالدول الخليجية وشهدت كثافة للتفاعلات السياسية والاقتصاديـــة ،(٥٠) ومع تـــولي الرئيـــس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) فقد أكد ضرورة "تحسين العلاقات بدول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي ."(٥١)

وتعكس الملامح العامة للتفاعلات السياسية السابقة بين إيران وا لدول الخليجية الست حرصاً إيرانيا على توطيد العلاقات بتلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين. وفي هذا الصدد حرصت إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، إذ أكد الرئيس نجاد خلال استقباله المبعوث الخاص لأمير دولة الكويت (محمد ضيف الله شرار) في العاصمة طهران (كانون الثاني٢٠٠٧) الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، فضلا عن أن هذا البرنامج يتفق والقوانين الدولية، معربا عن استعداد بلاده لنقل التقنية النووية إلى دول الجوار ، وذلك بعد أسبوع من إعلان دول مجلس التعاون الخليجي النظر في بدء برنامج نووي مشترك. (٥٢)

المبحث الخـــامس

موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء تطـــورات أزمـــة البرنامـــج النـــووي الإيرانـــي

عند الحديث عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من أزمة الملف النووي الإيراني ، يمكن القول أن ثمة وجود اتجاهين للتعاطي والأزمة:

الاتجاه الأول : تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لابد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليها، وثمة تقارير عدة تتحدث عن وساطة سعودية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، خصوصا عقب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى طهران، وحمل خلالها مبادرة سعودية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني ، وقامت على ثلاثة محددات هي: حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع المؤكد عن أي لجوء للخيار العسكري.(٥٣)

الاتجاه الثاني : تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمراً ضاراً وتهديدا لأمن الخليج واستقراره . وفي السياق نفس ه ، ذكر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (خليفة بن زايد آل نهيان) : (أن موقف الإمارات يدعو إلى نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط) ، مشيرا في الوقت نفس ه إلى إن (البرنامج النووي الإيراني بات مسألة دولية خارجة عن النطاق الإقليمي للخليج).(٥٤)

وعلى المستوى الجماعي، يتلخص موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء الأزمة النووية الإيرانية بأن دول المجلس تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل (إسرائيل) بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل". وأن تلزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية. (٥٥)

وتأكد هذا الموقف مجددا من خلال البيان الذي صدر عقب اجتماعات الدورة الـ (٩٢) لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في جدة في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ إذ طالب أعضاء المجلس المجتمع الدولي "بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. (٥٦)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دول منطقة الخليج جميعاً (دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران واليمن) هي من الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Non-Proliferation Treaty NPT). وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة أن الحكومة الإيرانية كانت عام ١٩٧٤ أول من تبنى مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك في مشروع قدمه الجا نب الإيراني بدعم من الحكومة المصرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك العام.(٥٧)

وهناك أمثلة إقليمية ناجحة يمكن الاستدلال بها طورت نظاما ناجحا وفعالا لتطبيق هذا المبدأ ومنها مثلا "معاهدة تحريم الأسلحة النووية في دول أميركا اللاتينية" الموقّعة في ١٤ فبراير/ شباط عام ١٩٦٧ في مكسيكو سيتي وقد حافظت بشكل فعال على مبدأ بقاء قارة أميركيا الجنوبية منطقة خالية من الأسلحة النووية. هناك كذلك "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لدول جنوب الباسفيك" التي وقعت في برزبن – أستراليا في ٦ أغسطس/ آب عام ١٩٨٥، ثم أخيرا "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية للقارة الأفريقية " الموقعة في القاهرة في ١١ ابريل/ نيسان عام ١٩٩٦. (٥٨)

وفي هذا المجال فإن دول الخليج تؤمن بإمكانية استعارة التجارب الإقليمية الناجحة وتطبيق مبادئها على المستوى الإقليمي لأجل تعزيز ا لاستقرار والأمن ودعم علاقات الثقة.

وضمن الإطار العام للشعور بقيام حاجة لتأسيس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل من دون تأخير فإن رد الفعل الراهن لدول الخليج يتمحور حول وجود موافقة ضمنية غير معلنة وغير متفق عليها بشكل مسبق على مبدأ وجوب منع إيران من تطو ير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية.

وعلى الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطار البرنامج النووي الإيراني والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية

العسكرية خلال مدة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفا علنيا يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي.

وعلى المستوى الجماعي اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعاته الرسمية تجنب طرح هذا الملف للنقاش الجماعي لغرض المداولة أو لغرض تقرير موقف وسياسة موحدة ومحددة المعالم تجاه ما يمكن اعتباره تهديدا محتملا وخطيرا للوضع الإستراتيجي في منطقة الخليج.

وتنبع دوافع هذا الموقف الخليجي الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها ومن وشعوبها الضحية المحتملة والهدف الرئيسي للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن دخول إيران للنادي النووي.

وأثار هذا التطور حدوث تغيير جذري ودائم في ميزان القوى الإقليمي، إلى جانب حقيقة أن هذه الدول وشعوبها ستكون كذلك الضحية المحتملة لأي تلوث بيئي (متعمد أو عرضي) قد ينتج عن تسلل المواد النووية المشعة في أجواء أو مياه الخليج.

وعلى الرغم من أن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يعد، بشكل غير مباشر، إقرارا تلقائيا بحق (إسرائيل) في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو حتما يعتبر عاملا سلبيا في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام، فإن المصالح الذاتية والجماعية ايضاً لهذه الدول تتطلب الفصل بين الأمرين.

فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعتبر تطورا جديدا ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية –الخليجية والعلاقات العربية – الإيرانية على نحو أوسع.

ودول الخليج والعالم العربي عموما تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك (إسرائيل) للقدرات النووية وبالعجز عن تغيير الواقع الراهن، ولكن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليد ية تؤدي إلى تدمير المنطقة وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في عموم منطقة الشرق الأوسط.

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية (الإسرائيلية) . فالمصالح

العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن والمصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار (إسرائيل) للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع بشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الإستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبيا أكثر من كونه عاملا إيجابيا.

وأمسى الموقف في منطقة الخليج تحديدا ذا حساسية عالية خلال العقود الزمنية الثلاثة الماضية، لاسيما منذ بداية سياسة حكومة الشاه التوسعية في أوائل السبعينيات، تلتها التبعات التي ترتبت على قيام الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية – الإيرانية، ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والثالثة عام ٢٠٠٣، مما جعل قضية الأمن والاستقرار الإقليمي تخضع لسلسلة من التطورات السلبية الخطيرة.

وفي ضوء هذه الحقائق يُعَد تطوير القدرة النووية الإير انية، من وجهة نظر دول الخليج، عاملا سلبيا إضافيا وتطورا حاسما ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي لا يمكن التكهن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد.

المبحث السادس

رؤية أستشرافية لاستراتيجيات تعامل دول مجلس التعاون الخليجي إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني

تبرز في إطار تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع الأزمة النووية الإيرانية رؤية تكاد تكون طوباوية قائمة على تبني موقف يؤمن بمبدأ وجوب تدشين اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج وربما منطقة الشرق الأوسط ويشمل (إسرائيل) النووية ويهدف إلى ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة خالية من السلاح النووي ، وأن تلزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ مع استحداث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تملك برامج نووية للأغراض السلمية. (٥٩)

أما واقعيا فإن دول مجلس التعاون الخليجي للمحافظة على أمنها ومحاولة تحقيق التوازن وإعادة الاستقرار قد تلجأ إلى إحدى الاستراتيجيات الآتية:

الرؤية الإستراتيجية الأولى : محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكري فيما بينها خصوصا مع توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية

ومما يساعد على ذلك وجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية تستطيع قيادة النظام الإقليمي الخليجي بعمقها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية[٦٠] إلا أن هذه الإستراتيجية من الصعوبة بمكان تحقيقها نظرا للبطء في التعاون الأمني بين دول الخليج[٦١] كما أن بعض القوى خصوصا الولايات المتحدة لن تسمح للدول الخليجية بلعب دور متنام في مجال الدفاع بعيدا عن إستراتيجيتها التي رسمتها للمنطقة التي تحمي من خلالها مصالحها وتوهم الآخرين بأنها الوحيد القادر على حمايتهم.

الرؤية الإستراتيجية الثانية : هي استمرار الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في المنطقة والموافقة على الطريقة التي تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف النووي الإيراني ،[٦٢] وهو ما يستتبع توتر العلاقات الإيرانية – الخليجية وربما هذا ما يجعل دول الخليج الصغيرة المواجهة لإيران هي المسرح القادم لمواجهة مختلفة عن سابقاتها في الخليج بين إيران و الولايات المتحدة وسوف تجد تلك الدول نفسها مجبرة على تقديم المساعدات اللازمة كلها لحرب قد تشترك فيها (إسرائيل) ضد إيران التي ظل يربطها بدول الخليج – رغم الهواجس المتبادلة – نوع خاص من العلاقات الاقتصادية والثقافية والدينية.

الرؤية الإستراتيجية الثالثة : وتتمثل في الرجوع إلى ذاكرة ما بعد حرب الخليج الثانية ومحاولة إيجاد دور عربي فاعل في إرساء الأمن في منطقة الخليج من خلال عودة مصر وسوريا للعب دور فاعل في قضية أمن الخليج ولكن بطريقة مختلفة وجديدة عن طريق دمج قوى أخرى إقليمية لتصبح الصيغة (٦+٤) بدلا عن الصيغة القديمة (٦+٢)[٦٣] بإضافة إيران وتركيا بدلا من الاكتفاء بمصر وسوريا وذلك لإقامة حوار فعال وبناء مع إيران لتبديد الهواجس وبناء جسور الثقة وإقامة ترتيبات أمنية مشترك ة لا تعتمد على التهديد بل إعطاء ضمانات بعدم الاعتداء والاتفاق حول القضايا الخلافية ولكن هذا السيناريو يعد أيضا من الاستراتيجيات المستبعد العمل بها نظرا للمعارضة الإيرانية لأي دور عربي في بناء الترتيبات الأمنية في الخليج ، ولعله من الجدير بالذكر قوله أن السياسة الأمريكية قد اختلفت مع إيران على طول الخط وفى مختلف القضايا إلا قضية واحدة كان هناك رأي متطابق لكلا الدولتين وهو إبعاد القوى الإقليمية العربية عن ممارسة أي دور أمني في الخليج هذا فضلا عن الإستراتيجية الأمريكية التي تستبعد تأسيس ترتيبات أمنية قائمة على الدول الإقليمية.

الاستنتاجات :

نستخلص مما سبق إلى النتائج والاحتمالات الآتية :

١- لقد بدت مشكلة البرنامج النووي الإيراني لمدة طويلة وكأنها (أزمة دولية) تجري على منطقة الخليج العربي ، فقد كانت اللقاءات والاتصالات المتعلقة بإدارتها تجري بين إيران وأطراف غربية مختلفة ، وبدا إن ادوار روسيا والصين في التعامل معها أكثر تأثيرا من أطراف منطقة الخليج ، كما كانت الأطر المطروحة لحلها تستند إلى اعتبارات متعلقة بمصالح الدول الكبرى وما يسمى (الأمن الدولي) ، وبدا أن دول الخليج ، في الوقت نفسه ، غير معنية ظاهريا بما يدور وأنه ليس لديها اتصالات أو صيغ تستند إلى تقديراتها الخاصة بتأثير أو انعكاسات تلك المشكلة على امن منطقة الخليج على الرغم مما يأتي :

أ- أن الانعكاسات الإقليمية تمثل البعد الأكثر أهمية للمشكلة النووية الإيرانية كما تؤكد حالة كوريا الشمالية التي ألقت بتأثير ات مباشرة على امن أطراف الإقليم كاليابان وكوريا الجنوبية بما لا يقارن بتأثيراتها غير المباشرة على الأطراف الدولية ذات العلاقة بها .

ب- أن تلك المشكلة ستفرز تأثيرات شديدة الأهمية على امن منطقة الخليج العربي سواء حلت بالوسائل السلمية أو أدت إلى صدام مسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، فامتلاك إيران برنامجاً نووياً أو التوصل إلى صفقة عامة بينها وبين الدول الكبرى أو نشوب حرب سوف يغير بعض ملامح خريطة المنطقة .

٢- لا شك في أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية الست لم تقر آلية واضحة" للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، بالرغم من إدراكها التام بأنها ستكون أول الدول المتأثرة بعواقبها للأسباب الآتية :

أ- القرب الجغرافي .

ب- العلاقات المميزة بالولايات المتحدة والوجود الأمريكي فيها .

ج- الاحتياط النفطي الهائل .
د- عدم التوازن في التركيبة السكانية .
ه - ضعف القدرات الدفاعية .

٣- رغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء الملف النووي الإيراني، منذ طفا إلى السطح في العام ٢٠٠٣، فإن هذه المخاوف تظل قائمة. ولاشك في أن المخاوف البيئية، بما فيها تلوث المياه والثروات الطبيعية، هي الأكثر بروزاً في تصريحات المسؤولين الخليجيين وذلك لأكثر من سبب، لعل أهمها وقوع إيران فوق طبقة زلزالية، وثانيها احتمال حدوث تسلل إشعاعي، كما حدث في مفاعل تشيرنوبل بأوكرانيا عام ١٩٨٦، أو احتمال توجيه ضربة عسكرية للمواقع النووية الإيرانية، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من (إسرائيل)، كما فعلت الأخيرة بالمفاعل النووي العراقي ، عندما دمرته بواسطة الطيران الحربي عام ١٩٨١.

٤- إن المخاوف الخليجية لا تقتصر على المخاوف البيئية فحسب، بل تتعداها إلى المخاوف الاقتصادية، ذلك أن النفط يشكل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الدول، ما يعني خنقها أو تدميرها اقتصادياً إذا توقف تصديره لأي سبب من الأسباب.

٥- أن الدول الخليجية الست، بالرغم من قلقها من البرنامج النووي الإيراني فإنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران من دون قرار واضح من مجلس الأمن، وذلك انطلاقا من العلاقات المتنوعة بين طهران والدول الخليجية الست، بالإضافة إلى التدهور الحالي للأوضاع الأمنية في العراق . ويبدو أن هذه الدول ترى وان إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية هو الحل الأمثل ، وهو الموقف الذي يلتقي والموقف الأوروبي في هذا الشأن.

هوامـــش البحـــث ومراجعـــه :

١ -تستند إستراتيجية (الثعبان) أو (طوق النار) الأمريكية على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على مواقع إستراتيجية بهدف الالتفاف على الخصم وتضييق الخناق عليه لغرض إجباره على انتهاج احد أمرين: إما تعديل سياسته بما يتلاءم ومعطيات

الوضع القائم (انتهاج سياسات أكثر واقعية واعتدالا من وجهة نظر الغرب والولايات المتحدة تحديدا) ،أو تعظيم الحصار عليه بغرض إنهاكه داخليا وعزله خارجيا تمهيدا لإسقاطه واستبداله بنظام سياسي آخر يكون أكثر استجابة للمصالح الأمريكية ، للتفاصيل، ينظر: ألكسي غروميكو، رؤية روسية للتقارب مع إيران –حلف اوراسيا الجيوسياسي ، مجلة شؤون الأوسط،العدد(٧٦)،بيروت،تشرين الاول١٩٩٨،ص.٣٠

٢- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)،إيران : بيانات أساسية ، موق ع الجزيرة نت،٢٠٠١/٤/٢١. - ((http://www.al jazeera .net))

٣- صحيفة الوطن، الكويت ، في ٢٠٠٨/١٠/١٩ . على الرابط الآ تي : http://www.alwatan.com.kw/ArticleView/tabid/57/Default.aspx?article_id=454891

*- جون كريستوف روفان : جيوبولتيكي فرنسي اصدر عام ١٩٩١ كتابا تحت عنوان (الإمبراطورية والبرابرة الجدد) ، للتفاصيل ينظر : لطيف كامل كليوي جحيل الجابري، التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه المشروع النووي الإيراني : دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ،جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ ،ص ٧٩ .

٤- محمد سعدي ، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضا رة وثقافة السلام ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٧٠ – ٧١ .

٥ – لطيف كامل كليوي جحيل الجابري ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

**- يعد (هنتنغتون) من أشهر المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو أستاذ العلوم السياسية بج امعة هارفرد ،نشر في عام ١٩٩٣ مقالا بعنوان (صدام الحضارات) في مجلة (Foreign Affairs) ، ثم طوره إلى كتاب في عام ١٩٩٦ حمل عنوان (صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي) .للتفاصيل ، ينظر : صموئيل هنتنغتون ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي ، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ، و محمود محمد خلف ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الجماهيرية الليبية ، ١٩٩٩ .

٦ – المصدر نفسه ، ص ٣٣٧ .

٧ – المصدر نفسه ، ص ٣٤١ – ٣٤٤ .

٨- أحمد منسيي ، هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني ؟ مختارات إ يرانية ، العدد(٥٣)، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص١ . على الرابط الآتي :

- http://www.ahram.org.eg/acpss/

٩- فهد مزبان خزار،البرنامج النووي الإيراني قراءة في الواقع والمستقبل ،دراسات سياسية وستراتيجية ،العدد (١٨-١٩)،مركز الدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة،٢٠٠٣،ص٦٧.

١٠- بسيوني الوكيل ، انفتاح دبلوماسي أمريكي إيراني "بحثا عن المعلومات " ، إسلام اون لاين نت ، في ١٩ يوليو ٢٠٠٨ ، على الرابط الآتي :

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1216207886168&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

١١- مأمون الباقر،البرنامج النووي الإيراني واحتمالات الضربة الأمريكية ،الملف السياسي ،صحيفة البيان،العدد (٦٣١)،دبي ،٢٠ يونيو ٢٠٠٣.

١٢- أحمد منسيي ، المصر السابق ، ص٣ .

13-Robert J. Einhorn , A transatlantic strategy on Iran's Nuclear Program, the Washington Quarterly,vol. 27,no.4,Autumn2004, P.1.

١٤ - أحمد إبراهيم محمود ، السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد ، مختارات إيرانية ، العدد (٦١)، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٥ ، ص٤ . على الرابط الآتي : http://www.ahram.org.eg/acpss/

١٥ - للاطلاع على نص اتفاقية باريس ، يرجى الرجوع إلى الرابط الآتي :

Documents/ Infcircs/2004/in http://www.iaea.org/Publications/-Infcirc637. Pdf

١٦- قدمت إيران مقاربة تؤدي إلى إجراءات بناء ثقة موازية ، وتعاون أوثق ، **المرحلة الأولى** تتضمن استئناف تحويل اليورانيوم في أصفهان ولكن مع استمرار تجميد التخصيب ، فيما دعت **المرحلة الثانية** إلى تجميع (٣٠٠٠) جهاز طرد مركزي وتركيبها

وأختيارها في ناتانز مقرونة بالتزام لتحويل اليورانيوم المخصب كله إلى قضبان و قود وعدم إنتاج يورانيوم عالي التخصيب . **المرحلة الثالثة** دعت إلى إكمال مصنع لأجهزة الطرد المركزي في ناتانز بمستوى صناعي (بما في ذلك استخدام عدة ألاف من أجهزة الطرد المركزي) على أن يكون ذلك مقرونا باستمرار ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومفتشي مجموعة (E U 3) في المواقع في أصفهان وناتانز . **المرحلة الرابعة** تؤدي إلى البدء في مصنع الطرد المركزي الصناعي في ناتانز مقرونا بموافقة برلمانية على البرتوكول الإضافي ، ولم يوضع إطار زمني محدد للمراحل المختلفة . كما دعا الاقتراح أيضا إلى حوافز أمنية ونووية وتجارية من جانب الاتحاد الأوروبي . للاطلاع على مزيد من المعلومات ينظر: تقرير كرايسز جروب حول الشرق الأوسط رقم (٥١) ، بعنوان ((إيران : هل ثمة مخرج من المأزق النووي ؟))، في ٢٣ شباط /فبراير ٢٠٠٦ ، ص ٢ . على الرابط الآتي :

– http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4647&l=6

١٧– حول دوافع واشنطن وحساباتها والترويكا الأوروبية في المرحلة الانتقالية من رئاسة خاتمي إلى رئاسة نجاد ، ينظر : محمد السعيد إدريس ، تصعيد مدروس للازمة، صحيفة الخليج الإماراتية ، ١٠ أغسطس / أب ٢٠٠٥ . على الرابط الآتي :

http://www.al Khaleej.ae/articles/show- article cfm?val=187685.

١٨– للمزيد من التفاصيل ، ينظر : سامح راشد ، السياسة الخارجية الإيرانية ... نصف عام تحت رئاسة احمدي نجاد ، مختارات إيرانية ، العدد (٦٧) ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٦ ، ص ٥ .

١٩– (كإجراء بناء ثقة إضافي ولتوفير اكبر درجة من الشفافية ، فان الجمهورية الإسلامية الإيرانية على استعداد للدخول في مشاركة جدية مع قطاعات خاصة وعامة في بلدان أخرى لتنفيذ برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران . هذا أقصى ما يمك ن عمله ويتعدى جميع متطلبات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتقدمه إيران كإجراء بناء ثقة إضافي) . للمزيد من التفاصيل ، ينظر : خطاب احمدي نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ ، على الرابط الآتي :

http://www.global security.org/wmd/library/news/
2005 / iran - 050918- irna02. htm. iran /

٢٠- للتفاصيل ، ينظر : (هل حققت إيران انجازا نوويا ؟) ، قناة العربية ، في ١٨ ابريل ٢٠٠٨ . على الرابط الآتي :

http://www.Alarabiya.net – 48494.htm1.

٢١- ينظر النص الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٦٩٦) ، في ٣١ تموز / يوليو ٢٠٠٦ ، على الرابط الآتي :

http://www.altawasul. Com / MFAAR / important + Documents

unsc + resolutions / unsc% 20 resolutions% 201969.

٢٢- مكتب برنامج الإعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ، وزارة الخارجية الأمريكية ، في ١٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧ . على الرابط الآتي :

http://usinfo.state.gov / Arabic .

٢٣- علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني : تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد (٨٩) ، الرياض، حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

٢٤- ينظر : (إيران لم تلتزم بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧) ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (١٠٣١٤) ، لندن ، في ٢٣ /٢ / ٢٠٠٧ .

٢٥ – تضمن احد ملاحق القرار قائمة بأسماء (١٥) شخصا و (١٣) هيأة لها علاقة بالنشاطات النووية أو الصاروخية الإيرانية بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني ، وبنك سبه رابع اكبر المصارف الإيرانية . وتضم قائمة الأشخاص (أمير رحيمي) رئيس مركز أصفهان للبحث والإنتاج النووي ، و (سيد جابر سفداري) مدير مجمع مرافق التخصيب في ناتانز ، و (احمد دراخنده) رئيس مصرف سبه ومديره العام ، و (العميد مرتضى رضائي) نائب قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني ، و (الفريق البحري علي اكبر احمديان) رئيس هيأة الأركان المشتركة للحرس الثوري الإيراني . للوقوف على

تفاصيل القرار ، ينظر : النص الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٤٧) في ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٧، على الرابط الآتي :

http://www.altawasul. Com / MFAAR / important + Documents

unsc + resolutions / unsc + resolutions + 1747. htm.

٢٦ – مكتب برنامج الإعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ، وزارة الخارجية الأمريكية ، في ٢٥ آذار / مارس ٢٠٠٧ . على الرابط الآتي :

http://usinfo.state.gov / Arabic .

٢٧ – ينظر : (مجلس الأمن يجمع على قرار ثالث لتشديد العقوبات على إيران) . في :

http://www.Alarabiya.net/articles/ 2008/03/03 / 46448.htm1.

٢٨ – ينظر النص الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٨٠٣) ، في : مكتب برنامج الإعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ، وزارة الخارجية الأمريكية ، في ٩ نيسان / ابريل ٢٠٠٨ . على الرابط الآتي :

http://usinfo.state.gov / Arabic .

٢٩ – محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط / فبراير ٢٠٠٠ ، ص ١٦٢ – ١٦٣ .

٣٠ – صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (١٠٨١٧) ، لندن ، ١٠ يوليو ٢٠٠٨ . على الرابط الآتي :

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10817 =&article=478187&feature

٣١ – حسام سويلم ، حرب المواجهة المفتوحة بين إسرائيل وإيران ، مختارات إيرانية ، العدد (٨٦) ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص ١٢ – ١٣ .

32- Yossi Mekelberg , Israel and Iran : From War of Words to Words of War , Chatham House , Middle East Programme , MEP BP ,01 / 07 ,March 2007 , p 5 .

٣٣ – ينظر : (مضيق هرمز بين الأهمية الإستراتيجية وخطر النزاعات الدولية) ، شبكة النبأ المعلوماتية، اليمن ، الخميس ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٨ . على الرابط الآتي :

http://www.annabaa.org/nbanews/68/044.htm

٣٤ – سامح همام ، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج ، مختارات إيرانية ، العدد (٧٢) ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٦ ، على الرابط الآتي :
http://www.ahram.org.eg/acpss/

٣٥ – زكريا حسين ، أسس التصورات الإيرانية لأمن الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، السنة (٣٥) ، العدد (١٣٧) ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ٢٨٤ .

٣٦– عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، الطبعة الأولى ، دار النهار للنشر ، بيروت ، شباط ١٩٩٧ ، ٢٣٨ .

٣٧– ينظر : مختارات إيرانية ، العدد (٦٢) ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥ ، ص ٦–٧ . على الرابط الآتي :

http://www.ahram.org.eg/acpss/

٣٨ – أشرف محمد كشك ، القمة الخليجية ٢٦ ....معضلة الأمن مجددا ، أخبار وتحليلات ، موقع إسلام أون لاين نت ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥ . على الرابط الآتي :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171897388313&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

٣٩ – عبد النبي الغضبان ، مخاطر الانتشار النووي وتداعياته على منطقة الخليـــــج ، (الورقة البيئية)، مؤتمر آثار الانتشار النووي ، المنامة – البحرين، أيلول ٢٠٠٦ ، ص٣١ –٣٢ .

٤٠ – ينظر : (المخاوف الخليجية إزاء ملف إيران النووي) ، CNN بالعربية ، في ٥ /٧/ ٢٠٠٦ . على الرابط الآتي :
http://arabic.cnn.com/2006/iran.2006/6/19/iran.gcc_concerns/index.html

٤١ – صحيفة "الوطن" الكويتية ، في ٢٠٠٦/٥/٢٩. على الرابط التالي :

http://www.alwatan.com.kw/Default.aspx?pageId=27

٤٢ – ينظر : (وزراء خارجية دول التعاون يختتمون أعمال اجتماع الدورة ال٩٩ للمجلس الوزاري الخليجي) ، في : جريدة الرياض السعودية ، العدد (13859) ، ٤ يونيو / حزيران ٢٠٠٦ . على الرابط الآتي :
http://www.alriyadh.com/2006/06/04/article160330.html

٤٣ – محمد عباس ناجي ، الموقف العربي من أزمة الملف النووي الإيراني: مضامين واحتمالات ، مختارات إيرانية ، العدد (٦٣) ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ٤–٥ .

٤٤ – ينظر : أحمد منيسي ، الانتخابات الإيرانية وما بعدها ، مختارات إيرانية ، العدد (٦٢) ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥ ، ص ١ .

٤٥ – أحمد إبراهيم محمود ، السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد ،مصدر سابق ، ص ٤ .

٤٦ – علي حسين باكير ، العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد (٢٢) ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، تموز ٢٠٠٦ . على الرابط الآتي :

http://alibakeer.maktoobblog.com/

٤٧ – السيد عوض عثمان ، زيارة أحمدي نجاد لباكستان والهند .. وتمرير دبلوماسية الطاقة ، مختارات إيرانية ، العدد (٩٥) ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٨ ، ص ١ .

48- IMF, Direction Of Trade Statistics Yearbook 2007 , p.259-260.

٤٩ – محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مصدر سابق ، ص ٤٩٤ – ٤٩٦

٥٠ – للتفاصيل ، ينظر : فهد مزبان خزار الخزار ، اثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الإيرانية – السعودية : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ ، ص١٦٣ – ١٧٥ .

٥١ – محمد جمال عرفة ، تحت قيادة نجاد .. توقعات تحسن العلاقات مع العرب وتدهورها مع الغرب ، شؤون سياسية ، موقع إسلام أون لاين نت ، في ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٥ . على الرابط الآتي :

-http://www.islamonline.net

٥٢ – ينظر : (إيران تعرب عن استعدادها لنقل التقنية النووية إلى دول الخليج) ، CNN بالعربية ، في ١٠ /١ /٢٠٠٧ . على الرابط الآتي :

http://arabic.cnn.com/2006/middle_east/12/17/iran.transfer_nuclear/index.htl

٥٣ – ينظر : (سعود الفيصل يدعو إيران للسير في طريق إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار) ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (٩٩٧٤) ، لندن ، في ٢٠ مارس ٢٠٠٦ . على الرابط الآتي :

http://www.asharqalawsat.com

– ينظر أيضا : (سعود الفيصل يصل طهران اليوم حاملا رسالة للمسؤولين بخصوص الملف النووي) ، قطاع الإخبار والبرامج السياسية ، وزارة الإعلام الكويتية ، على الرابط الآتي :

http://www.news. gov. kw/ a /22708.

٥٤– صحيفة الوسط البحرينية ، العدد (٢٣١٢) ، في ٤ يناير ٢٠٠٩ . على الرابط الآتي :

http://www.al wasat news.com

٥٥ – علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد (٨٧) ، الرياض ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ ، ص ٦–٧ .

٥٦– المصدر نفسه ، ص ٧ .

٥٧– ينظر : داود إبراهيم ، مفاعل الموت ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (١٠٢٤٤) ، لندن ، في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ .

٥٨– مصطفى العاني ، الموقف المحتمل لمجلس التعاون من ضرب المنشآت النووية الإيرانية ، تحليلات ، المعرفة ، في ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٤ . على الرابط الآتي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/311C9109-30D0-4A84-BC67-655B9D92BBCD.htm

59 -"The Gulf states must press the nuclear issue before it's too late", The National, 17 December 2008, The following URL:
http://www.thenational.ae/images/sm-plus.gif

– ينظر كذلك : ناصر هاديان جازي ، موقف إيران المحتمل من مشروع : (الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل)، مركز الخليج للأبحاث ، أكتوبر ٢٠٠٥، ص٢ . على الرابط الآتي :

http://www.grc.ae/themes/default/style/eiu.css

٦٠ – لمزيد من التفاصيل حول الموضوع ، ينظر : جاسم محمد يوسف كرم ، الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة (٣٠) ، العدد (١١٣) ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٤ ، ص١٢–٣٢ .

61 - Christopher M. Blanchard, Richard F. Grimmett ,"The Gulf Security Dialogue and Related Arms Sale Proposals" ,CRS Report for Congress, 8 October 2008 , The following URL:
http://www.fas.org/sgp/crs/weapons/RL34322.pdf

٦٢– لمزيد من التفاصيل حول الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والروابط الدفاعية الأمريكية الخليجية ، ينظر : صباح جاسم ، دول الخليج ضحية الحرب القادمة

بين أمريكا و إيران ، شبكة النبأ المعلوماتية ، اليمن ، في ٢٠ أيلول ٢٠٠٧ ، على الرابط الآتي :

http://www.annabaa.org/

وينظر أيضا : عبدالله بن موسى الطاير ، منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية ، مركز الخليج للأبحاث ، يونيو، ٢٠٠٦، ص٣ . على الرابط الآتي: http://www.grc.ae/themes/default/style/eiu.css.

٦٣- لمزيد من التفاصيل حول الدور العربي في امن الخليج فيما سمي بـ (إعلان دمشق) أو صيغة (٦ + ٢) ، ينظر : محمد السعيد إدريس ، المصدر السابق، ص ٥٥٤ – ٥٥٥ .